



الجمهورية التونسية



متابعة تنفيذ

البرنامج  
الوطني للإصلاحات  
3 جوان 2022

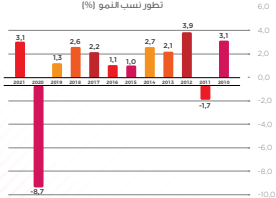


Ekonomik İşler Bakanlığı



# وضع اقتصادي واجتماعي دقيق ...

تطور نسب النمو (%)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

نسب نمو ضعيفة على

مدى العشرية الفارطة

لا تمكن من خلق الثروة

و خاصة مواطن الشغل

بالقدر الكافي

تطور معدلات التضخم (%)

عودة الضغوط التضخمية

ذات المخاطر النشطة

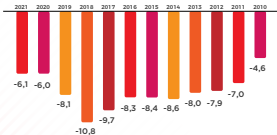
على المدى القصير

والمتوسط



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

## تطور العجز الجاري (% من الناتج)



المصدر: البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء

تفاقم عجز الحساب

الجاري إلى مستويات

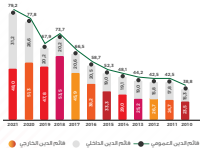
غير مسبوقة

على الرغم من التحسن

الطفيف المسجل منذ

عام 2019

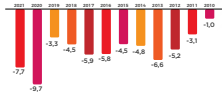
تطور المديونية العمومية (% من الناتج)



المصدر: وزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء

## تدهور عجز ميزانية الدولة وارتفاع المديونية العمومية

تطور عجز ميزانية الدولة (% من الناتج)



المصدر: وزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء



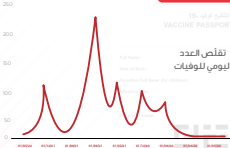
## تواتر المراجعات في الترقيم السيادي



## التحكم في الأزمة الصحية في ظرف دقيق

جواز التلقيح كوفيد-19  
VACCINE PASSPORT COVID-19

تقلص العدد  
اليومي للوفيات



المصدر: وزارة الصحة

- القدرة على الصمود في مواجهة الجائحة الصحية
- تضامن التونسيين في الداخل والخارج
- دعم متعدد الأطراف ومن البلدان الشقيقة والصديقة
- تكثيف عمليات التلقيح ( 75 % من الفئات المستهدفة)
- إعادة فتح الحدود واستئناف النشاط السياحي

اعتماد  
بروتوكول صحي  
ناجع



## تمشي إصلاحي مبني على جملة من المبادئ والقيم

### المبادئ و القيم

- العمل
- العدالة الاجتماعية والتضامن
- الشفافية والثقة
- مقاومة الفساد

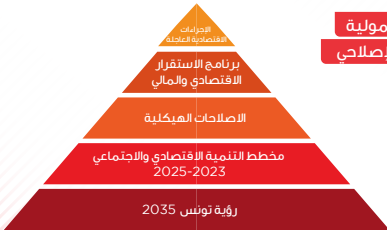
## تمشي إصلاحي مبني على جملة من المبادئ والقيم

### قيادة محكمة لمكونات البرنامج

- ضبط رزمة تنفيذ
- ضبط ومتابعة مقاييس الأداء
- متابعة حثيئة للإنجاز عبر منصة إلكترونية

### اعتماد مقاربة تشاركية

- مشاركة موسعة للخبرات الوطنية في بلورة مكونات البرنامج (أكثر من 400 إطار ساهم)
- التشاور مع مختلف الأطراف الاجتماعية
- تملك برنامج الإصلاحات الوطني من قبل مختلف مؤسسات الدولة لضمان استدامته



## مقاربة شمولية للمسار الإصلاحي

صعوبات إضافية جراء تداعيات

الأزمة الروسية الأوكرانية





**اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية**  
في ظرف يشهد تعافي تدريجي  
للاقتصاد العالمي من تبعات  
الأزمة الصحية

**مراجعة نسب النمو نحو**  
الانخفاض لا سيما في  
منطقة الأورو الشريك  
التجاري الرئيسي لتونس



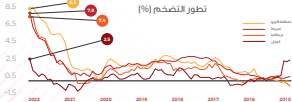
المخطط الاقتصادي

تطور سعر البرنت بالدولار



المصدر: Datastream

تطور التضخم (%)



المصدر: Datastream

اضطراب سلاسل التوريد  
وارتفاع الكلفة اللوجستية

ارتفاع غير مسبوق للأسعار  
العالمية للمواد الغذائية  
الأساسية والمواد الأولية  
لا سيما الطاقة

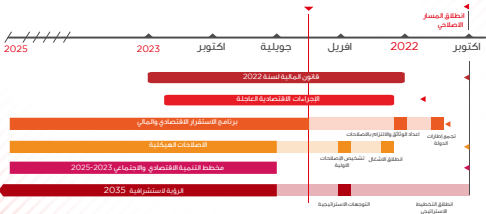
زيادة ملحوظة لنسب  
التضخم في العالم  
والتوجه نحو تشديد  
السياسات النقدية



تباطؤ حجم المبادلات التجارية  
العالمية نتيجة تومي سياسات  
حمائية والتوجه نحو تحقيق  
الأمن الغذائي الذاتي



# انطلاق المسار الإصلاحي منذ تولي الحكومة لمهامها في أكتوبر 2021







مقاربة شمولية وتدرجية

تعمل على تحقيق

الاستقرار الاقتصادي

على المدى القصير ووضع

أسس نمو أدماجي

ومستدام

## إجراءات عاجلة لتنشيط الاقتصاد

الإعلان عن حزمة أولى من الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد (43 إجراء) تهدف إلى الاستعادة التدريجية لثقة الفاعلين الاقتصاديين وحماية النسيج المؤسساتي وتضم:

# 43 إجراء

**محور 1:** دعم السيولة وتيسير نفاذ المؤسسات إلى التمويل

**محور 2:** إعادة تنشيط الاستثمار

**محور 3:** تحسين مناخ الأعمال

**محور 4:** تبسيط الإجراءات لدفع التصدير

## الأهداف الكبرى لبرنامج الاستقرار الاقتصادي والمالي

تركيز مقومات  
نمو ادماجي  
و مستدام



## محاور الإصلاح

تحرير المبادرة و تكريس قواعد المنافسة الفزيهة

دعم صلابة القطاع المالي

تطوير أداء وكفاءة القطاع العمومي

تعزيز الرقمنة

تثمين رأس المال البشري

دعم الادماج الاجتماعي

إستدامة التنمية

## الأهداف المنتظرة

استعادة الثقة واستحداث نسق الاستثمار الخاص

مساندة النشاط الاقتصادي

نحاعة الإدارة والمؤسسات العمومية  
في خدمة المواطن والاقتصاد

تنمية إجتماعية

اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات

## محاور الإصلاح

تحرير المبادرة و تكريس قواعد المنافسة النزيهة

دعم صلابة القطاع المالي

تطوير أداء وكفاءة القطاع العمومي

تعزيز الرقمنة

تأمين رأس المال البشري

دعم الاندماج الاجتماعي

إستدامة التنمية

## الأهداف المنتظرة

استعادة الثقة واستحثات نسق الاستثمار الخاص

مساندة النشاط الاقتصادي

نحاعة الإدارة والمؤسسات العمومية  
في خدمة المواطن والاقتصاد

تنمية إجتماعية

اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات

## الأقطاب التكنولوجية في تونس



# تنشيط الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

## المحاور الكبرى للإصلاح 2/1

### • مناخ أعمال يتوفر على فرص هامة للاستثمار :

- تطوير المنظومة النشرية و المؤسساتية للنهوض بالمؤسسات الناشئة Startup Act والتوجه نحو توفير حوافز إضافية لخلق المؤسسات الجديدة والتجديد
- مراجعة مجلة الصرف
- إبرام موائيق التنافسية القطاعية في قطاعات النسيج والصناعات الصيدلانية ومكونات السيارات والنظر في اعتماد موائيق جديدة في قطاعات أخرى
- إقرار إطار تشريعي محفز لتطوير الخدمات اللوجستية
- تطوير منظومة التصرف في الموائيق

## تنشيط الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

### المحاور الكبرى للإصلاح 2/2

#### • تكريس مبدأ حرية الاستثمار والنفوذ إلى السوق

- المرور إلى القائمة السلبية للتراخيص قبل نهاية السنة ومراجعة كراسات الشروط المعتمدة
- تطوير حوكمة الهياكل التعديلية واللجان المكلفة بإسناد التراخيص والخوافز لتسهيل النفاذ إلى السوق

#### • إعداد عروض قيمة "propositions de valeur" في القطاعات الاستراتيجية والترويج لموقع تونس

- إنجاز برامج استثمارية في القطاعات الاستراتيجية

#### • إرساء مسار رقمي موحد لفائدة المستثمرين ورقمنة الخدمات المتعلقة

- بالدليل الرقمي للمستثمر
- وبالمنصة الرقمية للمستثمر وتشبيكها مع المنصات ذات العلاقة

## تنشيط الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

### التقدم في التنفيذ/الإنجازات

# 29%

## تطور الإستثمارات

### المصرح بها

### لدى الهيئة التونسية

### للإستثمار في موفى

### أفريل 2022

• إصدار قائمة ثالثة من التراخيص التي تم حذفها ( 25 ترخيصا) بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022

• استكمال مرحلة جرد كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية (200 كراس شروط)

• إطلاق العمل بالمنصة الرقمية "النفذ إلى السوق" خلال شهر فيفري 2022

• [www.market-access.gov.tn/fr](http://www.market-access.gov.tn/fr) وتوفر هذه المنصة قاعدة معطيات مهيئة حول

التراخيص وكراسات الشروط

• إنجاز برامج إستثمارية : رصد 39 إجراء إصلاحي تتعلق بتحسين القدرة التنافسية

والإستثمارية وتقديم عروض قيمة لاستقطاب الإستثمارات الواعدة وإستثمارات إعادة

التوطين (مكونات السيارات، مكونات الطائرات، الطاقات المتجددة، القطاع الرقمي

والصناعات الصيدلية والبنية الأساسية )

• إطلاق الدليل الرقمي للمستثمر بداية سنة 2022 الذي يحتوي على أهم المعلومات حول

مناخ الاستثمار ومسار المستثمر [guide.tia.gov.tn](http://guide.tia.gov.tn)



## اصلاح شامل للمنظومة الجبائية

### المحاور الكبرى للإصلاح

#### • تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية دون إثقال كاهل الفاعلين الاقتصاديين

- تحسين الاستخلاص وتوفير الموارد ومقاومة التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي (إصلاح الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها في مستحقها وتحسين مساهمتها في المداخيل الجبائية)
- مراجعة جباية مداخيل رأس المال ومواصلة توسيع قاعدة الأداء و ترشيد الامتيازات الجبائية
- رقمنة إدارة الجباية وتيسير الخدمات للمطالبيين بالأداء ودعم الشفافية (تفعيل التبادل الإلكتروني مع المطالبيين بالأداء وتحسين الخدمات الإدارية وإبرام اتفاقيات تبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية والترفيغ في عدد المنخرطين ضمن منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد وتوسيع ميدان تطبيقها)

## اصلاح شامل للمنظومة الجبائية

### المحاور الكبرى للإصلاح

- إرساء نظام جبائي عادل وشفاف يساهم في دفع الاستثمار الخاص و دعم الاقتصاد بما يضمن رؤية أفضل لمختلف الفاعلين الاقتصاديين على المدى المتوسط والطويل ويضمن حقوقهم ويحد من الفوارق الجبائية
- تكريس العدالة الجبائية ودعم الشفافية ( التوزيع العادل للعبء الجبائي للأشخاص الطبيعيين والتوحيد التدريجي لنسب الضريبة على الشركات باستثناء نسبة 35%)
- ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع المحاسبي بالنسبة لضبط النتيجة الجبائية ومعالجة إشكالية القروض غير المجدية
- تبسيط منظومة الأداء على القيمة المضافة بالتقليص في عدد النسب وتحسين نظام إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة ورقمته
- إرساء اقتصاد مستدام وشامل (مراجعة النظام الجبائي لبعض الأنشطة والمنتجات الطاقية الملوثة و دراسة توحيد مختلف الاقتطاعات والمعالييم في معلوم واحد كالمعلوم على الكربون)

## اصلاح شامل للمنظومة الجبائية

### الانجازات : قانون المالية لسنة 2022

- إحكام الانتفاع بالامتيازات الجبائية والتقليص فيها واحداث صنف المراجعة الجبائية المحدودة ورقمنة الإدارة والتشجيع على اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني
- تدعيم الأموال الذاتية وتيسير الحصول على التمويل بمنح امتيازات لعمليات إعادة تقييم الموازنات (العقارات) وتشجيع المؤسسات على بذل نفقات البحث والتطوير وتمكين المؤسسات من آجال إضافية للدخول طور النشاط الفعلي دون الرجوع في الامتيازات التي انتفعت بها، مساندة قطاع النقل الجوي والباعثين العقاريين...
- تخفيف جباية العربات المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي ودعم تمويل استثمارات المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وتوفير الموارد الضرورية لتمويل إحداث مصبات المراقبة والفرز ومراكز تجميع النفايات...

920 مليون دينار

إستخلاص الديون

المثقلة

إلى موفى ماي

2022

## تكريس المنافسة النزيهة

### المحاور الكبرى للإصلاح

- تدعيم الأطر التشريعية والرتيبية والمؤسسية للمراقبة الاقتصادية وتعزيز المنظومة التشريعية والترتيبية لمكافحة الاحتكار ومظاهر المنافسة غير الشريفة
- تنفيذ مخطط رقابي يستهدف كافة أوجه الرقابة ومستجدات الأسواق (برامج رقابية خصوصية وأبحاث قطاعية عميقة)
- رقمنة مسالك توزيع المنتجات الأساسية

## تكريس المنافسة النزيهة

### الصعوبات الإضافية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية

- تنامي الممارسات الاحتكارية واللهفة الاستهلاكية في ظل الإشاعات حول توقف عمليات التزويد بالحبوب
- ارتفاع أسعار أهم المواد الأولية بالأسواق العالمية واضطراب عمليات التزويد بها

### الإجراءات التي تم إقرارها للتخفيف من تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية

- تكثيف اليقظة بمسالك توزيع المنتجات الحساسة وخاصة مشتقات الحبوب المدعمة
- التنسيق الدوري مع الهياكل الإدارية المعنية بتزويد السوق بالمواد الأساسية (وزارات الفلاحة والصناعة، الديوان التونسي للتجارة، ديوان الحبوب، الديوان الوطني للزيت)
- ضبط خطة اتصالية والتصدي للهفة والاحتكار
- اعتماد برنامج خصوصي لضمان التزويد المنتظم بالمواد الأساسية وللترويج المكثف لمادة السميد يشمل بالتداول 8 ولايات يوميا
- ضخ كميات إضافية من القمح الصلب و القمح اللين في فترات ارتفاع الاستهلاك على غرار شهر رمضان و الأيام الأولى من كل شهر
- تشديد المراقبة على مسالك توزيع المواد الأساسية و تنفيذ حملة وطنية بالإشتراك مع مختلف أسلاك المراقبة (أمن، ديوانة، مالية...) شملت مختلف حلقات مسالك توزيع المواد الأساسية

## تكريس المنافسة النزيفة

# 7

### عدد الأبحاث

### الإقتصادية العميقة

### (مجلس المنافسة)

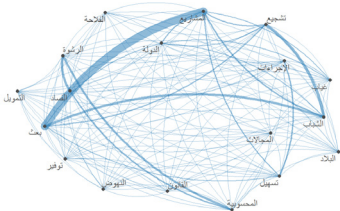
#### التقدم في التنفيذ/الانجازات

- الجانب التشريعي والتنظيمي: إعداد مشروع مرسوم يضبط أحكام خاصة تتعلق بتنظيم مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية وتدعيم مراقبتها والتصدي للممارسات الاحتكارية
- الجانب الرقابي: تنفيذ برامج وخطط رقابية خصوصية واستعجالية مكثفة لضرب الممارسات الاحتكارية والتصدي لعمليات الاحتكار والتهرب في إطار مشترك بين كل المصالح الرقابية
- الرقمنة: تفعيل العمل بالنسخة الأولى لتطبيقات إعلامية لمتابعة حركية المعاملات في قطاعات مخازن التبريد والعجين الغذائي والسميد والفرينة

## تعزيز الحوكمة

### المحاور الكبرى للإصلاح

- استكمال الإجراءات المستوجبة لإصدار النصوص التطبيقية للقانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح
- استكمال مراجعة النسخة الحالية للمرجعية الوطنية للحوكمة والانطلاق في اعتماد النسخة الجديدة (RNG)
- تقييم ما تم إنجازه في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والانطلاق في إعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
- تدعيم وتطوير دور خلايا الحوكمة بالهيكل العمومية
- مراجعة الفصل 96 من المجلة الجزائية



شبكة مخطط النص الناتجة عن بيانات محور الشأن الاقتصادي حسب الاستشارة الوطنية



## محاوير الاصلاح

تحرير المبادرة و تكريس قواعد المنافسة النزيمية

دعم صلابة القطاع المالي

تطوير اداء وكفاءة القطاع العمومي

تعزيز الرقمنة

تأمين رأس المال البشري

دعم الاندماج الاجتماعي

استدامة التنمية

دعم صلابة القطاع المالي

## الأهداف المنتظرة

استعادة الثقة واستحداث نسق الاستثمار الخاص

مساندة النشاط الاقتصادي

نجاحة الإدارة والمؤسسات العمومية  
في خدمة المواطن والاقتصاد

تنمية إجتماعية

اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات

## تدعيم الأسس المالية للقطاع البنكي

### المحاور الكبرى للإصلاح

- معالجة إشكالية الديون المصنفة للبنوك:
  - تحسين مناخ استخلاص الديون و تمكين البنوك العمومية من إبرام اتفاقيات صلح مع حرافتها
  - مراجعة القانون المتعلق بشركات استخلاص الديون البنكية
  - إحداث محاكم مختصة في النزاعات التجارية
  - تكوين القضاة في المجال البنكي والمالي
- مواصلة الإصلاحات قصد الملاءمة مع المعايير الدولية بالنسبة للسوق المالية من خلال مراجعة القانون المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية في اتجاه تحديث الإطار التشريعي و تدعيم مهام السلطة الرقابية لأسواق رأس المال وتحسين جاذبية السوق المالية التونسية للمستثمرين وتطوير أدوات مالية جديدة
- مساندة تطور المؤسسات وتحسين النفاذ إلى التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

## تسهيل النفاذ للخدمات المالية

### المحاور الكبرى للإصلاح

#### • تحسين عرض الخدمات المالية من خلال:

- دعم النفاذ واستعمال المنتجات والخدمات المالية من خلال توسيع مجال تدخل مؤسسات التمويل الصغير
- دعم حماية مستهلكي الخدمات المالية ودعم التثقيف المالي
- دعم الدور الرقابي للسلطات الرقابية
- إحداث مجلس وطني للدفعات
- تدعيم حوكمة الاستراتيجية الوطنية لدعم الإدماج المالي من خلال إحداث المجلس الوطني للإدماج المالي

#### • إرساء منظومة ناجعة لقياس مستوى الإدماج المالي من خلال تطوير قاعدة بيانات شاملة حول الإدماج المالي

## تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني

### المحاور الكبرى للإصلاح

- تطوير الإطار التشريعي والترتيبي لمزيد تأطير أنشطة اسداء خدمات الدفع الإلكتروني والتصرف في أنظمة الدفع والمقاصة
- تعزيز رقمنة الدفعات الحكومية بصياغة منظومة متكاملة ومجموعة لرقمنة مختلف الدفعات الحكومية بهدف تعزيز جودة وسلامة خدماتها بما يمكن من مزيد الادمج المالي وتكريس الشفافية
- اثناء خارطة الناشطين في سوق الدفع
- تنوع خدمات ووسائل الدفع الإلكتروني
- الضغط على العمولات الموظفة على عمليات الدفع الإلكتروني
- تحديث البنية التحتية لسوق الدفع
- إرساء منظومة رقابة فعالة لأنظمة ووسائل الدفع
- تعزيز التعاون بين مختلف سلط الرقابة

### انطلاق

#### المشغل الوطني للدفع عبر

#### الهاتف المحمول

قبل موفى جوان 2022

#### اطلاق منصة رقمية مجمعة

#### لخلاص فواتير

#### المؤسسات العمومية

قبل موفى جوان 2022

# 6

## تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني

### التقدم في التنفيذ/ الإنجازات

- على مستوى تطوير الأطار التشريعي

- منح إمتياز جبائي في قانون المالية لسنة 2022 يعفي من الاداء على القيمة المضافة العمولات الخاصة بالدفعات عند استخدام وسيلة دفع إلكترونية أو رقمية

- على مستوى البنية التحتية للدفعات

- ارساء البنك المركزي لمنصة حديثة للتسوية الحينئة للدفعات بين البنوك منذ أواخر

شهر جاني 2022

- إعادة هيكله شركة نقديت تونس

- على مستوى رقمنة الدفعات الحكومية

- القيام بمنح كل الدفعات الحكومية للتأكد من مدى رقمتها

- دفع المساعدات الاجتماعية لما يقارب مليون منلقعا باستخدام المحافظ الإلكتروني

- توسيع مجال التصريح ودفع الاداءات الجبائية عن بعد بواسطة الاقطاعات الإلكترونية

مؤسسات دفع تم الترخيص

المبدئي لها

اطلاق منصة

عليسة

منصة حديثة لتسوية

الدفعات بين البنوك

جانفي 2022

## محااور الاصلاح

تحرير المبادرة و تكريس قواعد المنافسة النزيمية

دعم صلابة القطاع المالي

تطوير أداء وكفاءة القطاع العمومي

تعزيز الرقمنة

تأمين رأس المال البشري

دعم الادماج الاجتماعي

استدامة التنمية

## الأهداف المنتظرة

استعادة الثقة واستحثات نسق الاستثمار الخاص

مساندة النشاط الاقتصادي

نجاحة الإدارة والمؤسسات العمومية  
في خدمة المواطن والاقتصاد

تنمية إجتماعية

اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات

## إصلاح المؤسسات العمومية

### المحاور الكبرى للإصلاح

- بلورة رؤية استراتيجية لدور الدولة في المؤسسات العمومية
- ضبط قائمة المؤسسات العمومية الناشطة في القطاعات الاستراتيجية من غيرها
- تدقيق المؤسسات العمومية (توظيف مكاتب تدقيق خارجية)
- إعداد برنامج لتسوية الديون بين الدولة والمؤسسات العمومية وتصفية الديون المتقاطعة حسب القطاع
- إعداد برامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية
- تحسين الحوكمة من خلال مراجعة الاطار القانوني والتنظيمي (هيكل للمساهمات، عقود الأداء، الشفافية والمساءلة، ...)

## إصلاح المؤسسات العمومية

الصعوبات الإضافية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية

- ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والمحروقات مما أدى الى تدهور الوضعية المالية لأهم المؤسسات العمومية و ما لها من تأثير على الشركات الأخرى ذات العلاقة
- تأثير الأزمة على شركات النقل الجوي والبحري ( أهمية السوق الروسية )
- تفاقم صعوبات التمويل والسيولة



### التقدم في التنفيذ / الإنجازات

- إصدار الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم وإعفاء المنتصرين وممثلي المساهمين العموميين والمنتصرين المستقلين
- إصدار المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقاتون المالية لسنة 2022 ينص في الفصل 20 منه على تمكين الشركات من إعادة تقييم عقاراتها حسب قيمتها الحقيقية
- إصدار الأمر الرئاسي عدد 307 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بالترخيص في إجراء مقاصة بين الديون الراجعة للدولة والشركة الوطنية للاتصالات
- إقرار عدة عمليات تفويت في المساهمات غير الاستراتيجية في البنوك المشتركة (بنك تونس الخارجي، البنك التونسي الاماراتي، البنك التونسي الكويتي)

# 2

## عمليات مقاصة

### لليون المتقاطعة

## إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية

### المحاور الكبرى للإصلاح

#### • إرساء منظومة جديدة لتوجيه الدعم نحو مستحقيه واعتماد تمشي تدريجي لتعديل الأسعار على مدى أربع سنوات انطلاقاً من سنة 2023

- اعتماد مبدأ التسجيل التلقائي لتمكين كلّ العائلات من التمتع بالتحويلات المالية
- القيام بحملة تحسيسية لتوعية المواطن بضرورة ومزايا الانتقال إلى المنظومة الجديدة (التصدّي لممارسات الاحتكار والمضاربة والتهرب)
- صرف منح مالية مباشرة لفائدة المستفيدين قبل الانطلاق في تنفيذ برنامج التعديل التدريجي للأسعار
- ضبط مبلغ التحويلات المالية بما يعادل قيمة الزيادة في الأسعار لدعم القدرة الشرائية للمواطن
- اعتماد كلّ الطرق المتاحة لتسجيل المستفيدين لا سيما المنصة الالكترونية لضمان الشفافية في صرف المنح
- إرساء نظام لحكومة المنظومة ومتابعتها وتأمين نجاحها

## إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية

### الصعوبات الإضافية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية

- عدم توفر القمح اللين بالنوعية المطلوبة
- ارتفاع الاسعار على الصعيد العالمي

### الاجراءات التي تم إقرارها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب

#### • الهدف: تحسين مردودية الحبوب والتقليص من التوريد

- الترفيع في أسعار الحبوب على مستوى الإنتاج:

القمح الصلب: 130د/ق أي بزيادة 43 د/ق مقارنة مع الموسم الماضي

القمح اللين: 100 د/ق أي بزيادة 33 د/ق مقارنة مع الموسم الماضي

الشعير والتريتكال: 80د/ق أي بزيادة 24د/ق مقارنة مع الموسم الماضي

- التوسع في زراعة الحبوب وخاصة من القمح الصلب على مساحة 800 ألف هكتار

- توفير جميع مستلزمات الإنتاج من خلال توفير البذور الممتازة في حدود 400

ألف ق وتوفير الاسمدة الكيماوية وخاصة الامونيتر

- الترفيع من طاقة التجميع والخزن وتأهيله

## إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية

### التقدم في التنفيذ/الانجازات

- وضع خطة اتصالية متكاملة حول مشروع إصلاح منظومة الدعم والانطلاق في بث ومضات تحسيسية حول ظاهرة التبذير ومخاطر الإفراط في استهلاك مادة السكر وترشيد استهلاك مادة الخبز
- بلوغ مرحلة متقدمة في تصميم وتركيز المنصة الالكترونية للتحويلات المالية
- التقدم في تركيز وحدة تصريف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الاجتماعية لإنجاز مشروع تطوير منظومة توجيه الدعم وضبط تنظيمها وطرق سيرها

## إصلاح منظومة دعم المحروقات

### بالتوازي مع التسريع في الانتقال الطاقوي

#### المحاور الكبرى للإصلاح

- التوجه التدريجي نحو حقيفة أسعار المحروقات
- المراجعة التدريجية لأسعار قوارير الغاز المسال المعدة للاستهلاك المنزلي بداية من سنة 2023 لبلوغ حقيفة الأسعار في سنة 2026 مع اعتماد إجراءات مساندة من خلال برنامج التحويلات المالية التي سيتم وضعه في إطار إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية
- تحرير توريد المواد البترولية حال بلوغ حقيفة الأسعار مع المحافظة على دور الشركة التونسية لصناعات التكرير في تأمين التزود وتطوير طاقات التخزين
- ترشيد استهلاك المواد البترولية
- التعديل التدريجي لأسعار الكهرباء و الغاز مع مراعاة الفئات الضعيفة و اعداد الإجراءات المرافقة وخاصة برامج الانتقال الطاقوي

## إصلاح منظومة دعم المحروقات

### بالتوازي مع التسريع في الانتقال الطاقوي

#### الصعوبات الإضافية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية

- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ( معدل 104 دولار للبرميل إلى موفى ماي 2022) مقارنة بفرضية معتمدة بقانون المالية بـ 75 دولار للبرميل
- نقص على مستوى مصادر التزود بالمواد البترولية و خاصة:
  - تراجع كبير في التزود من مادة الغاز وال عادي التي يتم شحنها عادة بالموانئ الروسية الواقعة على البحر الأسود
  - نقص حاد في إنتاج مادة كيروزان الطائرات
- تدني المخزون الاحتياطي للعديد من المواد البترولية نتيجة لتفاقم الصعوبات المالية
- ارتفاع أسعار الغاز و تزايد الطلب على الغاز الجزائري

أسعار البنزين في العالم بتاريخ 30 ماي 2022  
(بالدولار الأمريكي)



المصدر: GlobalPetrolPrices.com

# إصلاح منظومة دعم المحروقات بالتوازي مع التسريع في الانتقال الطاقي

## التقدم في التنفيذ/الإنجازات

- تطبيق التعديل الآلي الشهري لأسعار المواد البترولية
- احداث لجنة لوضع اليات التعديل لأسعار الكهرباء والغاز
- تعديل جزئي لأسعار الكهرباء والغاز
- نشر قرار يتعلق بمراقبة مسالك التوزيع لقوارير الغاز المعدة للاستهلاك المنزلي والعمل على تطبيقه
- تمكين الخواص من توريد بعض المواد البترولية على غرار الكيروسين
- تفعيل البرامج التحسيسية والتوعوية لترشيد استهلاك المواد البترولية ومنها:
  - الصيانة الوقائية لأسطول النقل
  - استخدام التقنيات الجديدة للاتصال لترشيد التنقل
  - تشجيع الفلاحين على استعمال الطاقة الشمسية لضخ المياه
  - التشجيع على استعمال تجهيزات مقتصدة للطاقة في قطاع الصيد البحري
  - تطبيق أنظمة مراقبة استهلاك الوقود في القطاع العمومي

## تحديث الوظيفة العمومية ورقمنة الإدارة

” ويرتكز إصلاح الوظيفة العمومية على رقمنة الإدارة وتحديثها وإحكام التصرف في الموارد البشرية وذلك بالإضافة إلى تطوير منظومة التأجير لتحفيز الكفاءات ودعم الإنتاجية. ونحرص على أن تكون مراجعة الأجور في الحدود التي تسمح بها توازنات المالية العمومية واستخدامة الدين العمومي.“

السيدة رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان

7 ماي 2022



## تحديث الوظيفة العمومية ورقمنة الإدارة

### المحاور الكبرى للإصلاح

- مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية
- اعتماد برامج متجددة للتحكم في الموارد البشرية في الوظيفة العمومية
- تطوير التصرف في الموارد البشرية من خلال:
  - دعم برنامج التنقل الوظيفي
  - إقرار العمل عن بعد في الوظيفة العمومية
  - وضع برنامج للتصرف التقديري في الوظائف و المهن
  - مراجعة آليات تقييم الأداء الفردي للأعوان العموميين و ربط عملية التأجير بمستوى الأداء والإنتاجية
  - التمديد في مدة العطلة لبعث مؤسسة
  - تطوير منظومة المعلومات للموارد البشرية

## تحديث الوظيفة العمومية ورقمنة الإدارة

### التقدم في التنفيذ/ الإنجازات

- تضمن قانون المالية لسنة 2022:
  - ترشيد الزيادات في الأجور
  - ترشيد الإنتدابات وحصصها في القطاعات ذات الأولوية
  - إعادة النظر في برمجة تطبيق اتفاقية 6 فيفري 2021
  - عدم تطبيق القانون عدد 38 لسنة 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي
  - اعتماد برنامج جديد للإحالة على التقاعد قبل السن القانونية مع التنفيذ (الفصل 14 من ق م 2022)
  - التمديد في مدة العطلة لبعث مؤسسة (الفصل 15 من ق م 2022)
- كما تم إصدار أوامر رئاسية تتعلق:
  - بدعم برنامج التنقل الوظيفي داخل القطاع العام (أمر رئاسي عدد 387 لسنة 2022 بتاريخ 18 أفريل 2022)
  - بالعمل عن بعد (أمر رئاسي عدد 310 لسنة 2022 بتاريخ 5 أفريل 2022)



## مخاور الاصلاح

تحرير المبادرة و تكريس قواعد المنافسة النزيهة

دعم صلاية القطاع المالي

تطوير أداء وكفاءة القطاع العمومي

تعزيز الرقمنة

تأمين رأس المال البشري

دعم الاندماج الاجتماعي

استدامة التنمية

تعزيز الرقمنة

## الأهداف المنتظرة

استعادة الثقة واستحداث نسق الاستثمار الخاص

مساندة النشاط الاقتصادي

نجاحة الإدارة والمؤسسات العمومية  
في خدمة المواطن والاقتصاد

تنمية إجتماعية

اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات

## تعزيز الرقمنة

### المحاور الكبرى للإصلاح

- مراجعة الإطار التشريعي وحوكمة الرقمنة
- الإدماج الاجتماعي (الرقمي والمالي)
- تطوير البنية التحتية للشبكات والقدرة على الإيواء
- التحول الرقمي للإدارة العمومية
- الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الالكترونية
- إستغلال البيانات واليقظة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي
- تدعيم القدرات وتنمية الثقافة الرقمية
- تطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة

## تعزير الرقمنة

الصعوبات الإضافية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية

- تصاعد عدد الهجمات الإلكترونية بالفضاء السيبراني الوطني
- ارتفاع أسعار بعض الأجهزة الإلكترونية
- ارتفاع التكلفة الطاقية باعتبار أن القطاع التكنولوجي ذو استهلاك عالي للطاقة خاصة بالنسبة لمشغلي الاتصالات ومراكز الإيواء

ألف  
مواطن  
500  
عدد المنتفعين

برنامج الإدماج الرقمي

### التقدم في التنفيذ/الانجازات 2/1

- استكمال إنجاز مشروع تغطية المناطق البيضاء: تغطية 94 عمادة و164 مدرسة و59 مركز صحة أساسي و180 ألف مواطن
- التقدم في تركيز شبكة الألياف البصرية لربط قرابة 3400 مؤسسة تربية
- توسعة وربط 688 مؤسسة عمومية بالشبكة الإدارية المندمجة وربط 624 بلدية و165 مؤسسة تابعة لوزارة العدل
- وضع إستراتيجية للحوسبة السحابية الوطنية والشروع في تطوير طاقة إيواء المراكز الإعلامية القطاعية
- التسريع في الانتقال التدريجي للنسخة السادسة من بروتوكول الأقرانات IPv6

## التقدم في التنفيذ/ الانجازات 2/2

# 60

عدد خدمات

تبادل البيانات

- توسيع استغلال منظومة الترابط البيئي و ربط 27 مؤسسة عمومية و توفير 60 خدمة
- تصميم و استغلال منصة الإستشارة الإلكترونية الوطنية حول الإصلاحات الكبرى في البلاد
- إطلاق منصة الإبلاغ الإلكتروني للإعلام بالإشكاليات التي تعترض المواطن في محيطه الافتراضي
- التقدم في إنجاز مشروع الهوية الرقمية للمواطن على الجوال لتعميم الإمضاء الإلكتروني
- تعميم الختم الإلكتروني المرئي بالوثائق الإدارية على غرار السجل التجاري للمؤسسات وشهادة الملكية العقارية و الشهادات العلمية الوطنية المدرسية و الجامعية...
- التقدم في إنجاز مشروع فضاء المواطن لتوفير جملة من الخدمات الإدارية على الخط
- توسعة طاقة استعاب منظومة التراسل الإلكتروني الإداري عابسة
- الإنطلاق في إنجاز البرنامج الوطني للتدقيق في سلامة الأنظمة والشبكات التابعة للمؤسسات العمومية
- وضع الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي
- إعداد المدونة الوطنية للكفاءات والمهن الرقمية و الإنطلاق في برنامج إعادة تأهيل العاطلين عن العمل للمهن الرقمية

## محاوير الاصلاح

تحرير الميادرة و تكريس قواعد المنافسة النزيمية

دعم صلابة القطاع المالي

تطوير اداء وكفاءة القطاع العمومي

تعزيز الرقمنة

تثمين رأس المال البشري

دعم الادمج الاجتماعي

استدامة التنمية

تثمين رأس المال البشري

## الأهداف المنتظرة

استعادة الثقة واستحداث نسق الاستثمار الخاص

مساندة النشاط الاقتصادي

نجاحة الإدارة والمؤسسات العمومية  
في خدمة المواطن والاقتصاد

تنمية إجتماعية

اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات



## تثمين رأس المال البشري

### المحاور الكبرى للإصلاح

- إحداث المجلس الأعلى للتربية (مشروع رئاسي) واعتماد سياسة متكاملة لتعزيز القدرات في مجال رأس المال البشري من مرحلة الطفولة إلى المدرسة والتكوين المهني والتعليم العالي
- تكريس روح المبادرة وإعطاء الأولوية لتعزيز وإعادة تأهيل المهارات

#### • منظومة تعليم عالٍ وبحث علمي تدعم

- التشغيلية وتُشجع على الابتكار والمبادرة
- الرفع من جودة المحتوى المعرفي و تطوير المهارات الينة
- تطوير مرجعية الكفاءات والمهمن و تعزيز البناء المشترك مع المهنيين لتطوير برامج التكوين
- تطوير منظومة التقييم والاعتماد
- تثمين نتائج البحث العلمي والتشجيع على بعث المشاريع المجددة في المجالات الاستراتيجية
- دعم إستقلالية الجامعات و مؤسسات التعليم العالي

#### • منظومة تكوين مهني في خدمة سوق الشغل

- ونكزس المرونة والاستباقية في توفير الحاجيات من الموارد البشرية والكفاءات المختصة
- تطوير الاطار المؤسسي والترتيبي لمساعدة منظومة التكوين الأساسي والتكوين المستمر والترقية المهنية
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوجيه التكوين المهني لتلبية حاجيات وبرامج تأكد في الاعتبار خصوصية الجهة وحاجيات المؤسسة والفئات الباحثة عن شغل
- تطوير التكوين قصير الأمد الموجه لتحسين التشغيلية

#### • منظومة تعليم مدرسي تكزس تكافؤ

- الفرص وتستجيب للتطلعات
- ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع وتطوير منظومة التقييم
- مراجعة الخارطة المدرسية من خلال تحسين البنية التحتية وتطويرها
- التصدي للانقطاع المدرسي وللظواهر السلوكية المحفوفة بالمخاطر
- ضمان تحوّل رقمي شامل للمنظومة التربوية

## تثمين رأس المال البشري

### المحاور الكبرى للإصلاح

#### • برامج فاعلة لتعزيز التماسك الاجتماعي

- تكريس مساهمة فعالة للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (برنامج رائدات)
- حماية المرأة من العنف (بعث مراكز إيواء النساء المعنفات وأطفالهن)
- الرفع في نسبة تغطية التربية ما قبل المدرسية في إطار تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال
- بعث مشروع الروضة العمومية في الأوساط الريفية والنائية
- تطوير الأنشطة الإبداعية حول الفنون والتراث ودعم الصناعات الثقافية

#### • منظومة صحية شاملة تضمن الحق في الصحة

- ضبط استراتيجية تضمن تغطية صحية شاملة وتكزس قرب الخدمات وجودتها
- توفير مقومات الوفاية الصحية (خدمات الخط الأول ...)
- تعزيز القدرة على التصدي للأمراض المستجدة والطوارئ الصحية
- تحسين تموقع تونس كقطب صحي إقليمي
- تطوير الصناعات الصيدلانية لتحقيق الأمن الدوائي

## الأهداف المنتظرة

تحرير المبادرة و تكريس قواعد المنافسة النزاهة

دعم صلابة القطاع المالي

تطوير أداء وكفاءة القطاع العمومي

تعزيز الرقمنة

تأمين رأس المال البشري

دعم الاندماج الاجتماعي

إستدامة التنمية

استعادة الثقة واستحداث نسق الاستثمار الخاص

مساندة النشاط الاقتصادي

نجاحة الإدارة والمؤسسات العمومية  
في خدمة المواطن والاقتصاد

تنمية إجتماعية

اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات

السلطنة العليا  
 المسنين  
 إعادة النظر  
 التكوين  
 المدارس  
 الرئيس  
 المراقبة  
 الترفيه  
 الخاص  
 الصحة  
 الحقوق  
 ظاهرة الفقر  
 المجالات  
 الرعاية  
 الثقافة  
 الشباب  
 الدعم  
 الإحاطة  
 غلاء  
 الشباب  
 بعث  
 التعليم  
 المشاركة  
 إصلاح  
 المشاركة  
 التعليم  
 حلول  
 العنف  
 الهجرة  
 العنف  
 الشباب  
 ضعف  
 الانحراف  
 التربة  
 وجود  
 الدخل  
 الأسرة  
 العودة  
 التربية  
 الوضع  
 المعيشة  
 الصحة  
 الشباب  
 الحد  
 الأمن  
 الحياة  
 دور الشباب  
 الفساد  
 المشاكل  
 الأطفال  
 العناية  
 الخدمات  
 المشاكل  
 البنية التحتية  
 تحسين  
 فرص  
 العمل  
 الشأن العام

رسم سخابة الكلمات الناتج عن بيانات الشأن الاجتماعي حسب الاستشارة الوطنية

الف عائلة  
**310**

عدد المنتفعين

بالبرنامج الوطني

لمساندة العائلات

المعوزة

## برنامج الأمان الاجتماعي

### المحاور الكبرى للإصلاح

• دعم الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل وتعزيز قدراتها على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي

- إدراج حوالي 40 ألف عائلة إضافية سنة 2022 وذلك لتحقيق النتائج الكمية التي تم وضعها كأهداف لسياسة الدولة والرامية إلى بلوغ 310 ألف منتفع خلال سنة 2022

- تركيز أنموذج التنقيط متعدد الأبعاد

## دعم الادماع الاجتماعي

### التقدم في التنفيذ/الإنجازات

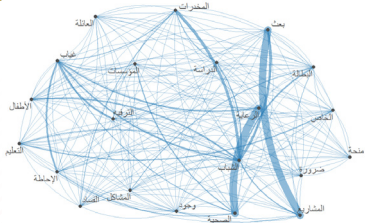
- تخصيص اعتماد قدره 8 مليون دينار لتمويل مشاريع لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل منها 5 مليون دينار بميزانية الدولة لسنة 2022 و3 مليون دينار ضمن البرنامج الوطني للفئات الهشة
- الشروع في استغلال قاعدة بيانات الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل في اسناد مختلف المنح والمساعدات الاجتماعية
- استكمال البحوث الاجتماعية الميدانية لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المدرجة بينك المعطيات الخاص ببرنامج الأمان الاجتماعي
- الانطلاق في توزيع بطاقات العلاج الإلكترونية "أمان" بداية من شهر فيفري 2022 على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل المسجلة بمنظومة الأمان الاجتماعي والمتحصلة على معرف اجتماعي
- إحداث المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 441 لسنة 2022 المؤرخ في 25 افريل 2022

الف  
طفل **150**  
عدد

المنتفعين بمنحة

شهرية قدرها

30 دينار



مخطط النص الناتجة عن بيانات الشان الاجتماعي حسب الاستشارة الوطنية

## محاوير الاصلاح

تحرير المبادرة و تكريس قواعد المنافسة النزيمية

دعم صلابة القطاع المالي

تطوير أداء وكفاءة القطاع العمومي

تعزيز الرقمنة

تأمين رأس المال البشري

دعم الاندماج الاجتماعي

إستدامة التنمية

إستدامة التنمية

## الأهداف المنتظرة

استعادة الثقة واستحداث نسق الاستثمار الخاص

مساندة النشاط الاقتصادي

نجاحة الإدارة والمؤسسات العمومية  
في خدمة المواطن والاقتصاد

تنمية إجتماعية

اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات



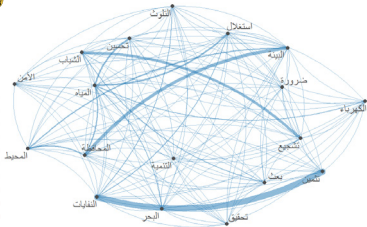
المحافظة البلدية استعمال البذور تحسبين الاستهلاك  
 السدود ترثيب الاسهلاك القطاع الالكفاء الذاتي  
 جودة البديلة الجفاف تفعيل من غياب  
 الاستثمار الإسهم المراقبة حفر الآبار التركيز  
 الأمن الشباب الكهرياء التنمية  
 الضرورة تكثيف الري تطوير سدود توزيع  
 الثروة الغار بناء تفتيح  
 استغلال اعتماد الإنتاج المراقبة  
 البحر المحيط الفساد تطبيق وجود  
 البيولوجية التحسين التصرف تملين الملوثين  
 الحياة التصدير إعادة النظر  
 تحقيق تحلية المياه الصيف  
 الأراضى تشجيع صفاقس الحفاظ

رسم سخابة الكلمات النتائج عن بيانات محور التنمية المستدامة حسب الاستشارة الوطنية

## الطاقات المتجددة والانتقال الطاقى

### المحاور الكبرى للإصلاح

- التسريع في إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بهدف بلوغ نسبة حوالي 35% في 2030
  - إصلاح المنظومة التشريعية والاتجاه نحو رقمنة القطاع وتبسيط الإجراءات
  - بحث هيئة تعديلية لقطاع الكهرباء
  - نشر برنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2022-2025 لتوضيح الرؤية للمستثمرين
  - وضع برنامج شامل لتأهيل المنظومة الكهربائية: إدماج الخزن الكهربائي وتفعيل الربط الكهربائي مع دول الجوار
  - تسريع مشروع الربط الكهربائي مع أوروبا عبر إيطاليا
- تدعيم التنقل الكهربائي: وضع إطار تحفيزي وملائم لإدماج السيارات الكهربائية ووضع آليات لتشجيع الشحن الكهربائي عن طريق الطاقات المتجددة
- تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر: وضع إطار تشريعي ملائم لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته للسوق المحلية والتصدير وإنجاز مشروع نموذجي للإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته
- تحسين النجاعة في استعمال الطاقة: تطوير الإطار التشريعي وتفعيل ودعم تدخلات صندوق الانتقال الطاقى وتعزيز دور القطاع الخاص



شبكة مخطط النص الناتجة عن بيانات محور التنمية المستدامة حسب الاستشارة الوطنية

# الطاقات المتجددة والانتقال الطاقى

## التقدم في التنفيذ/الانجازات

• إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة

- المصادقة على البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2022-2025

- الإنتاج الذاتي: تركيز حوالي 150 ميغاواط في الجهد المنخفض وحوالي 30 ميغاواط في الجهد العالي والمتوسط

- نظام التراخيص: اسناد 46 موافقة مبدئية بقدرة جمالية 324 ميغاواط

- نظام اللزمات: المصادقة على 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية

- القطاع العام (STEC): تركيز 245 ميغاواط من طاقة الرياح و20 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية

• التنقل الكهربائي: إلغاء المعاليم الديوانية على توريد السيارات الكهربائية (قانون المالية لسنة 2022) والانطلاق في إعداد

الإطار التشريعي لتركيز البنية التحتية للشحن

• الهيدروجين الأخضر: الانطلاق في إعداد الإستراتيجية الوطنية

• النجاعة في استعمال الطاقة: الانطلاق في تنفيذ البرنامج الاجتماعي PROSOOL-ELEC Social للفئات محدودة الدخل

## الإصلاحات في مجال البيئة

### المحاور الكبرى للإصلاح

- تحسين الإطار الحياتي للمواطن من خلال الحفاظ على الجمالية الحضرية وجودة الحياة بالوسط الحضري والوقاية والحد من التلوث الصناعي ودعم مجال المراقبة البيئية
- تطوير وتوسيع وتحسين خدمات التطهير من خلال تعميم خدمات التطهير وتدعيم طاقة معالجة المياه المستعملة وتحسين نوعية المياه المعالجة وكذلك تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام
- إعادة هيكلة منظومة التصرف في النفايات الصلبة والمرور نحو التثمين والرسكلة من خلال تهيئة وتأهيل المصبات المراقبة التي هي في طور الإستغلال ومواصلة أشغال مراكز التحويل لاستكمال منظومة التصرف في النفايات بباقي الولايات ومواصلة البرنامج السنوي لغلق واستصلاح المصبات العشوائية والتوجه نحو إرساء وحدات معالجة وتثمين النفايات والعمل على إعادة تشغيل منظومة التصرف في النفايات الصناعية والخاصة
- حماية وتهيئة الشريط الساحلي من خلال مواصلة برامج ومشاريع حماية واستصلاح الشريط الساحلي ورصد ومتابعة المنظومات البيئية الساحلية وإحداث المحميات البحرية والساحلية
- النهوض بحكومة القطاع البيئي



التركيز خلال  
المرحلة القادمة  
على إتمام صياغة  
الإصلاحات الهيكلية...

المواطن التونسي  
المواطنة  
التياب  
الرشوة  
المؤسسات الصغيرة  
الإستثمار  
المجالات  
القانون  
الإدارة  
فرص عمل  
العمل على  
الجهات  
الفساد  
الدولة  
النهب  
التهمة  
البلد  
الإجراءات  
الدعم  
التجارة  
التراخيص  
بعد  
توفير  
غياب  
الفساد على  
القطاعات  
البنية التحتية  
المحسوبة  
المناطق الداخلية  
المجال الاقتصادي

رسم سخابة الكلمات الناتج عن بيانات محور الشأن الاقتصادي حسب الاستشارة الوطنية



المجلس الاقتصادي  
والخطط

# البرنامج الوطني للإصلاحات

